البحوث والدرسات

انعكاسات أمن الطاقة على الاستقرار في آسيا الوسطى

د. سمر إبراهيم محمد
مدير تحرير دورية آفاق آسيوية

الملخص:

تزخر آسيا الوسطى بموارد الطاقة «النفط والغاز الطبيعي» اللذين يمثلان العامل الجيوسياسي الرئيسي والمحوري الذي يحظى بأولوية متقدمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للأمن السياسي، وبحكم الأهمية الاستراتيجية، وباعتبارات الجغرافيا السياسية، فإن المنطقة كانت تاريخيًّا موضع تنافس دولي منذ القرن التاسع عشر، وحتى بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى، والتي دخلت فيها أيضًا قوى إقليمية جنبًّا إلى جنب مع القوى العالمية.

ومن ثم فرضت التغيرات الجيوسياسية الحالية توجه دول آسيا الوسطى بالانتقال من العزلة النسبية واتخاذ وضع استراتيجي أكثر فاعليه، ولاسيما لكونها تحتفظ بأهمية خاصة في تأمين أمن الطاقة والغاز والمصالح الاستراتيجية لنظام الهيمنة العالمي، ومن ثم هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم البنية التحتية والتي تتسم بالواقعية غير الأيديولوجية، ولهذا سعت إلى تنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، مما ساهم في دعم الاستقرار السياسي بالرغم من التحديات التي تواجهها.

Abstract:

Central Asia is abundant with “oil and natural gas” energy resources, which are the key geopolitical factor and central priority in strategic planning processes for political security. Strategically important, and with geopolitical considerations, the region has historically been the subject of international competition since the 19th century, even after the independence of the Central Asian republics, in which regional powers have also entered alongside world powers.

Current geopolitical changes have thus imposed the Central Asian States’ direction to move from relative isolation and to take a more effective strategic position energy and gas security and the strategic interests of the global dominant system, It therefore aimed at achieving economic development and supporting non-ideological, realistic infrastructure and therefore sought to diversify its external economic relations and attract foreign investment to its territory, This has contributed to supporting political stability despite the challenges it faces.

المقدمة:

يرتبط الاستقرار لأي بلد باستدامة تنميته الاقتصادية، التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بموثوقية الوصول إلى موارد الطاقة. وهذا يعني أن الوصول إلى مصادر مستقرة للطاقة هو شرط أساسي لاستقرار الدولة. لذلك تدور نظريات العلاقات الدولية في فلك محاولاتها للتركيز على الأمن الاقتصادي، خاصةً الطاقة، لأن أغلبية الدول الكبرى في العالم أضحت تستند على قوتها الاقتصادية أكثر من قوتها العسكرية، ما جعل الأهمية الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة تتزايد بقوة.

وفي ظل اعتبار الطاقة كونها أحد أهم مكونات الأمن الاقتصادي، فهى تعد مصدراً اقتصادياً حيوياً وهدفاً استراتيجياً يسعي الجميع إلى امتلاكها، فأهمية قطاع الطاقة كذراع قوية للأمن القومي للدولة تكمن في كونه إحدى أهم قضايا الأمن الداخلي، وذلك لأن العلاقات التي تنتج بين الدول المستهلكة والدول المنتجو لمصادر الطاقة المختلفة تخلق حالة من عدم الاستقرار، لا سيما إذا كان هناك عجز في إمدادات الدول المستهلكة من قبل الدول المنتجة، ما يعمل علي جعل الدول المنتجة في حالة تأهب لاستعمال القوة الرادعة دائماً.

وعلى الجانب الأخر، يساعد الدول المنتجة علي استخدام الطاقة كسلاح استراتيجي إما بتوظيفه بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن منظور آخر فمصادر الطاقة كمورد حيوي واستراتيجي تؤثر فى مكانة الدولة عالمياً واتباعها لسياسة خارجية نشطة من عدمها وموقعها في النظام العالمي. فالدول الكبرى تولي اهتماماً كبيراً بدور الطاقة، وضرورة تأمين مصادرها منها حتى لا تتأثر صناعتها، وبالتالي نموها الاقتصادي. وعلى الناحية الأخرى، تعمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط والطاقة على استغلال تلك الميزة في سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية بهدف تحقيق المناورة.

لذلك في ظل تصاعد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها بالاضافة إلى تشكيل نظام طاقة مشترك، كعوامل جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة

ومدى تأثيرها، ويتم التعامل مع أمن الطاقة كمتغير أساسي لقوة الدولة وكأداة حاسمة لفرض النفوذ، وقد تعددت التعريفات المطروحة لأمن الطاقة ووفقا لمصالح الدولة، وأهداف أمن الطاقة، والمفاهيم الجيوسياسية التي تتناول أمن الطاقة من خلال المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة وعلاقتها بقوة الدولة ونفوذها السياسي.

وتحتفظ منطقة أسيا الوسطى مع مناطق عديدة حول العالم بأهمية خاصة في معادلات الطاقة وتأمين أمن الطاقة والغاز العالمي والمصالح الاستراتيجية لنظام الهيمنة العالمي. حيث يتم النظر إلى آسيا الوسطى بأنه يمكن أن يكون البديل للغاز الروسي والخلاص للنظام العالمي من أزماته ومستنقعاته ومنها أزمة الطاقة والغاز في ظل استمرار الحرب الروسية الأوكرانية وفرض العقوبات الغربية على روسيا، ولذلك جرت وتجري العديد من الحروب والحوارات والقمم السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة وتكوين للتشكيلات والتكتلات والأحلاف ومراجعة العلاقات الدولية وربما الخرائط السياسية من أجل هدف تأمين الغاز وزيادة إنتاجه وإيصاله للأسواق العالمية في العديد من المناطق والدول حول العالم.

أولاً، إشكالية الدراسة:

أضحى أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية والعملية ضمن العديد من المتغيرات التي تلت حقبة ما بعد الحرب الباردة، وأصبح الأمن الطاقوي شأنه شأن العديد من المحددات التي تشكل مضمون الأمن القومي، حيث تحتل الطاقة مكانًا بارزًا في العلاقات الدولية، كونها المحرك الأساسي للاقتصاد، خاصة بسبب ازدياد الحاجة الشديدة لها، فلم يعد من الممكن الاستغناء عنها لأنها المحرك الأساسي للاقتصاديات العالمية، وتؤثر مصادر الطاقة كمورد إستراتيجي على إتباع سياسة خارجية نشطة من عدمها وعلى مكانة الدولة وتموقعها في النظام الدولي، فالدول المتطورة صناعيًا تولي اهتمامًا بالغًا بقضية تأمين متطلباتها حتى لا تتأثر صناعتها ونموها الداخلي، في حين تعمل الدول المصدرة على كيفية استغلال تلك الميزة لتحقيق هامش من المناورة.

وفي هـذا الاطـار تكمـن الأهميـة الاسـتراتيجية لمنطقـة آسـيا الوسـطى في موقعهـا الحيـوي بـين الصـين مـن جهـة الـشرق وروسـيا مـن الشـمال والشـمال الغـربي وإيـران مـن جهـة الجنـوب الغـربي، بينـما تفصلهـا أفغانسـتان مـن الجنـوب عـن الهنـد كـما يفصلهـا مـن الغـرب بحـر قزويـن عـن جنـوب القوقـاز. وهـو مـا يعـزز مـن إمكاناتهـا الاقتصاديـة الواعـدة، ويشـعل في الوقـت ذاتـه صراع النفـوذ بـين القـوى الكـبرى والمتوسـطة.

بنـاءًا عـلى مـا سـبق ذكـره نطـرح التسـاؤل الرئيـسي التـالي: كيـف تؤثـر الطاقـة عـلى اسـتقرار للـدول؟

ومـن خـلال هـذا التسـاؤل الرئيـسي ينبثـق عـدد مـن التسـاؤلات الفرعيـة، وذلـك عـلى النحـو الآتي:

- ماهو المقصود بأمن الطاقة؟
- ماهية الاستقرار السياسي؟
- ماهي الترتيبات التي تلجأ إليها الدول المستوردة لضمان تدفق الطاقة لها؟
- ماهي الآليات التي تتخذها الدول المصدرة لتأمين مصادر الطاقة؟
- ما مدى تأثير أمن الطاقة على الاستقرار في آسيا الوسطى؟

ثانيًا، منهج الدراسة:

نظـرًا لأن قضيـة أمـن الطاقـة هـي مسـألة عـلى درجـة عاليـة مـن الصعوبـة والتعقيـد، فـإن الدراسـة سـوف تسـتخدم المنهـج الوصفـي التحليـلي، الـذي يتـم مـن خلالـه تحديـد أبعـاد وخصائـص الظاهـرة المدروسـة، ووصفهـا وصفـاً موضوعيًـا، عـبر جمـع البيانـات، والحقائـق، باسـتخدام أدوات وتقنيـات البحـث العلمـي. وذلـك بهـدف الوقـوف عـلى انعكاسـات أمـن الطاقـة عـلى الاسـتقرار في أسـيا الوسـطى. كـما اعتمدنـا عليـه في إيضـاح في وصـف الأحـداث والتطـورات الراهنـة التـي تشـهدها تلـك العلاقـة.

ثالثًا، تقسيم الدراسة:

تقسم الدراسة إلى مبحثين؛ يشمل كل مبحث على مطلبين، وخاتمة تشمل النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة.

- المطلب الأول: ماهية أمن الطاقة.
- المطلب الثاني: الطاقة في اسيا الوسطى

المبحث الثاني: أثر الأمن الطاقوي في الاستقرار السياسي.

- المطلب الأول: التنافس على مصادر الطاقة في أسيا الوسطى.
- المطلب الثاني: التحديات التي تواجه دول اسيا الوسطي

المبحث الأول
الإطار المفاهيمي والتنظيري للدراسة

تُعد الطاقة مصدراً استراتيجياً مهماً وأحد اشكال القدرات الشاملة للدول المختلفة، والمؤثرة في السياسة الخارجية لكل من الدول المصدرة والمستوردة لها، إذ يؤثر ما تملكه الدول من قدرات قومية على سياستها الخارجية من خلال القدرات الشاملة للدول في تحديد وضع ومكانة الدول في النظام الدولي، ومدى قدرة الدولة اتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه، وتحديد البدائل ومجالات التحرك المتاحة أمام صانع القرار السياسي، وكذلك تأثيرها في الصراع والتعاون الدوليين، وهو ما يتفق مع ما تؤكده خبرة القرن العشرين من مصادر الطاقة التقليدية كان لها تأثيرها في السياسة الخارجية لكل من الدول المستوردة والمصدر.

لذلك في ظل تصاعد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها ، بالإضافة إلى تشكيل نظام طاقة مشترك، عوامل جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها، ويتم التعامل مع أمن الطاقة كمتغير أساسي لقوة الدولة وكأداة

حاسمة لفرض النفوذ، وقد تعددت التعريفات المطروحة لأمن الطاقة ووفقا لمصالح الدولة، وأهداف أمن الطاقة، والمفاهيم الجيوسياسية التي تتناول أمن الطاقة من خلال المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة وعلاقتها بقوة الدولة ونفوذها السياسي.

المطلب الأول

ماهية أمن الطاقة

ظهرت قضايا أمن الطاقة على جدول الأعمال السياسي في أوائل القرن العشرين. ومع ذلك لم يتم تضمين مفاهيم أمن الطاقة في خطاب البحث إلا في الستينيات. وقد تطور الاهتمام بأمن الطاقة عبر موجات مختلفة؛ بدأت الموجه الأولى[1] لتطور مصطلح «أمن الطاقة» في السبعينيات والثمانينيات باعطاء الأولوية القصوى لإمدادات مستقرة من النفط الرخيص، وعلى الرغم من القيود والتلاعب بالأسعار في البلدان المصدرة، تم إيلاء بعض الاهتمام للحاجة إلى إدارة أفضل لمؤسسات الطاقة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة، ثم إدارة أكثر فعالية لتكنولوجيا الطاقة، أما الموجه الثانية فكانت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تم التركيز على بضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات الاجتماعية إلى مصادر الطاقة الآمنة وتقليل التأثير السلبي لقطاع الطاقة على البيئة والمناخ[2].

منذ ذلك الحين بدأت الإشكالية في تحديد مفهوم واحد لأمن الطاقة سواء من قبل الدارسين والباحثين. أو من قبل جهة الدول المنتجة وكذا من قبل جهة الدول المستهلكة، فهناك أبعاد سياسية وأمنية وبيئية، وعوامل اقتصادية متعلقة بعوامل الطلب والعرض وجميعها عوامل مؤثرة في تحديد مفهوم أمن الطاقة.

لكن يمكن القول بأن مفهوم أمن الطاقة في معناه التقليدي هو (أمن المعروض)، وذلك من خلال التركيز على سبل توفير الإنتاج الكافي من مصادر الإنتاج وبأسعار مناسبة في متناول الجميع، وأمن الطاقة لأي دولة يتحقق حال

توافر لديها مورد مستدام للطاقة وبأسعار مناسبة، ولهذا السبب كان للدول الكبرى تدخلات عسكرية وسياسية في الدول المنتجة للطاقة لتحقيق هذه المطالب، وبالتالي يركز مفهوم أمن الطاقة على أمن المعروض من الطاقة، لأن انخفاض بند العرض في الأسواق الدولية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة ملحوظة في أسعار الموارد المختلفة من الطاقة مثل البترول والغاز وبالتالي سينعكس على الأمن القومي الاقتصادي للدولة المستهلكة[3].

كما يمكن تصنيف المفاهيم المتنوعة لأمن الطاقة وفقا لمجموعات مفاهيمية مختلفة كالتالي:

مجموعة المفاهيم المعتمدة على نطاق مصالح الدولة: ويتم تفسير مفهوم أمن الطاقة هنا من قبل مجموعات الدول المختلفة بناء على نطاق مصالحها؛ حيث تهتم البلدان المستوردة للطاقة بإمدادات طاقة طويلة الأجل وآمنة وبأسعار منخفضة، وبالنسبة للدول المصدرة، فإن أمن الطاقة يعني ضمان استقرار إمدادات الطاقة بأسعار عالية ودعم كفاءة قطاع النفط والغاز في اقتصادها لاستخدام الإمكانات المالية والاقتصادية لبناء اقتصاد حديث[4]. هذا المفهوم مشابه لتعريف وكالة الطاقة الدولية (IEA) لأمن الطاقة على المدى الطويل، وهو التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار في متناول الجميع، وضرورة توافر نظام الطاقة للاستجابة بسرعة للتغيرات المفاجئة في توازن العرض والطلب. وبالتالي يشمل أمن الطاقة على ثلاثة عناصر لمصالح الدول المختلفة تتمثل في؛ أولا: تأمين العرض بالنسبة للدول المصدرة بأسعار منخفضة وكميات مستقرة، ثانيا: تأمين الطلب بالنسبة للبلدان المصدرة المهتمة بتحقيق دخل مالي مستقر من مبيعات الطاقة، ثالثا: تأمين مرور الطاقة وتعظيم المنفعة والأرباح للدول التي تمر عبر أراضيها الطاقة[5].

مجموعة المفاهيم المعتمدة على أهداف أمن الطاقة: وهي مجموعة المفاهيم التي تهتم بالاهداف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لأمن الطاقة، وتفسر أمن الطاقة بالثقة في إمداد الطاقة بالنوعية والكمية المحددين في سياق المتطلبات الاقتصادية القائمة، وضمان حماية المواطنين والدولة والمجتمع من نقص الطاقة

(العجز) وانقطاع التيار الكهربائي، وتوفير موارد طاقة عالية الجودة[6].

مجموعة المفاهيم الجيوسياسية: وهي مجموعة المفاهيم التي تحدد أمن الطاقة من خلال تقييم المعايير الأربعة الرئيسية لموارد الطاقة التي تشمل؛ مدى توافرها، والنقل الآمن، والقدرة على تحمل تكاليفها، ومقبوليتها، إن توافر الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها من العناصر الرئيسية لأمن الطاقة التي عادة ما يتم تضمينها في مصطلح تأميم الموارد[7]. وقد أصبحت الجوانب الجيوسياسية لأمن الطاقة في قطاع النفط والغاز أكثر وضوحًا لاسيما في المناطق الغنية بالطاقة نتيجة تصاعد تضارب المصالح بين القوى الكبرى، والمنافسة التي أخذت شكلاً من أشكال الصراع الإقليمي، كما أضحت السمات الجيوسياسية لنظام الطاقة أكثر وضوحًا وأصبح أمن الطاقة مرتبط بجهود البلدان في تشكيل تحالفات وتعاون متبادل في ذلك المجال.

المطلب الثاني

الطاقة في آسيا الوسطى

تزخر آسيا الوسطى بموارد الطاقة «النفط والغاز الطبيعي» اللذين يمثلان العامل الجيوسياسي الرئيسي والمحوري الذي يحظى بأولوية متقدمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للأمن السياسي، حيث تمتلك كل تركمانستان وأوزبكستان وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان على ثاني أكبر احتياطي للنفط بعد الخليج. ورغم «التفاوت الكبير جداً لصالح هذا الأخير»، فإن الأول عامل مهمٌ في عمليات الطلب المتزايد على النفط، كما أن الغاز الطبيعي في آسيا الوسطى يصل إلى أهمية كبيرة عالمياً حيث تُقدر احتياطياته بـ65 تريلون قدم مكعب، وهكذا فإن مَحاور الصراع والتنافس الاستراتيجي للدول الكبرى في آسيا الوسطى، ومن ثم يتضح الطموح الغربي ورغبة دول آسيا الوسطى في تزويد أوروبا بالطاقة دون المرور عبر روسيا.

وتتميز آسيا الوسطى بوجود كميات كبيرة من الغاز الطبيعي والنفط والموارد الأخرى، حيث تمتلك تركمانستان سادس أكبر احتياطيات غاز طبيعي مؤكَّدة في العالم، وتمتلك كازاخستان احتياطيات كبيرة من النفط والفحم، وتُعدّ المشتقات

النفطية المصادر الرئيسة للدخل للاقتصادات الأكبر في المنطقة، وهي مصدر معظم توليد الكهرباء المحلية.

حيث يوجد بأوزبكستان ثروات طبيعية كبيرة من الذهب والفضة واليورانيوم والنحاس والزنك، فضلاً عن الغاز الطبيعي والنفط والفحم وغيرها، وهي تعتبر سادسة دول العالم في إنتاج الذهب ورابعتها من حيث احتياطيات الخام الفضي، ومعروف أن لديها القدرة على تخصيب اليورانيوم، وطاجيكستان تمتلك مناجم كبيرة من اليورانيوم تم اكتشافها في الثلاثينيات، وقرغيزستان ترقد على مناجم هائلة من الذهب[8].

وتخبئ سلاسل الجبال الممتدة على مساحات شاسعة، والتي تتمتع بقمم شاهقة ثروات ضخمة من المعادن، كما أن سهولها ووديانها خصبة وغنية بالإنتاج الزراعي الوفير، لكن أياً ما كان الحديث عن ثروات آسيا الوسطى، فإن الثروات النفطية تحت سطح بحر قزوين تغطي دائماً على أي حديث آخر[9].

وفي كازاخستان يأتي أكثر من 41 % من إمدادات اليورانيوم العالمية، وتمثّل إمدادات أستراليا (13 %) وكندا (8 %) ثاني أكبر منتجَين عالميين لليورانيوم، وتمتلك كازاخستان الكثير من موارد اليورانيوم غير المستغلة، التي يمكن أن تسمح للدولة بتوسيع حصتها في السوق، ومن ثم ستؤدي آسيا الوسطى دورًا رئيسًا في أمن الطاقة العالمي، وخصوصًا الأوروبي، بسبب غناها بالموارد الهيدروكربونية وبعض المواد الضرورية في عملية تحوُّل الطاقة.

في المقابل، تقوم الشركة الوطنية الكازاخستانية للطاقة الذرّية «قازاتوبروم جيه إس سي» بالإشراف على جميع الأنشطة النووية، بما في ذلك استكشاف اليورانيوم والتعدين واستيراد وتصدير الخدمات النووية في كازاخستان، وتتمتع الشركة بأولوية الوصول إلى جميع احتياطيات ومكامن اليورانيوم في البلاد، وتعزيز مكانة كازاخستان بصفتها أكبر مورّد لليورانيوم في العالم بأقلّ تكلفة.

كما تتميز كازاخستان باعتمادها على الوقود الأحفوري، علاوة على ذلك، تعدّ كازاخستان من بين أكبر 25 مصدرًا لانبعاثات غازات الدفيئة، بينما تحتلّ المرتبة 62 في العالم من حيث عدد السكان، ومنذ ما يقرب من 3 عقود، كان

اقتصاد كازاخستان يعتمد كليًا على صادرات النفط، ويُنتَج معظم الكهرباء المحلية عن طريق محطات الكهرباء القديمة التي تعمل بالفحم، والتي يغذّيها الفحم الرخيص والوفير الذي يمكن العثور عليه في شمال شرق البلاد.على ضوء لذلك، تأتي معظم انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في كازاخستان من قطاع الكهرباء. (10)

التحول إلى الطاقة المتجددة

تتجه آسيا الوسطى الي الطاقة المتجددة ، نظرا لتميز المناخ في منطقة آسيا الوسطى بفصول شتاء قاسية وصيف شديد الحرارة، ما قد يؤثّر في موثوقية إمدادات الكهرباء الحالية، ويفرض قيودًا على تخطيط وتطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، من ناحية ثانية، يوجد العديد من الآفاق للاستثمار في مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة في المنطقة، بسبب توسّع سكان المنطقة والاقتصاد الناشئ، ومن ثم ازداد الاهتمام بإنتاج الهيدروجين الأخضر للأغراض الصناعية في جميع أنحاء العالم.

وقد اجتذب الهيدروجين الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة، ويدخل الآن في استراتيجية شركات النفط الكبرى، وتتطلّع العديد من الحكومات إلى استعماله في إزالة الكربون من القطاعات الصناعية، ويُعدّ الهيدروجين غازًا نظيفًا، ويمكن أن يحلّ محلّ الوقود الأحفوري المستخدم الآن في الأفران بدرجات حرارة تصل إلى 1500 درجة مئوية، و 20 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المرتبطة بهذا يجب على الصناعة تقليلها. ويمكن لاستخدام الهيدروجين في صناعة الصلب أن يحلّ محلّ الفحم، الذي يُستخدم حاليًا في تكرير خام الحديد، بالإضافة إلى إنتاج الحرارة، وينتج عن حرق الهيدروجين بخار الماء فقط بدلًا من ثاني أكسيد الكربون.وعلى الرغم من أن السيارات الكهربائية حاليًا تستعمل البطاريات أساسًا، فإن بعض الشركات تعتقد أن خلايا وقود الهيدروجين ستكون خيارًا أفضل للبطاريات في المَرْكبات الثقيلة، مثل الشاحنات والسفن وربما الطائرات.، لذلك، تعمل بلدان آسيا الوسطى على زيادة استثماراتها تدريجيًا في قطاع الهيدروجين الأخضر، حيث وقعت اتفاقية شراكة مع أوزكيميوسانوات بقيمة نحو 100 مليون دولار أميركي لإقامة مشروعات هيدروجين خضراء تسهم

في إزالة الكربون من قطاع الكيماويات في أوزبكستان، كما وقعت اتفاقية تمويل لمشروع كاراتو لطاقة الرياح بقيمة 120 مليون دولار أمريكي لدعم توجهات الطاقة المتجددة في أوزبكستان، حيث تعد خطوةً مهمةً نحو تحقيق أهدافنا الطموحة في مجال الطاقة المتجددة؛ يحمل الهيدروجين الأخضر إمكانات هائلة يمكننا من لعب دورٍ رئيس في صناعة مشهد الطاقة، وجذب الاستثمار، وتعزيز الابتكار، ووضع أوزبكستان كرائد إقليمي في مجال تطوير الاقتصاد الأخضر. [11]

من خلال ما سبق، يمكن القول بأنه بما أن المنطقة غنية بالموارد الطبيعية، وخاصة موارد النفط والغاز، هذا يجعلها لاعبًا حاسمًا ودائم التطور في أسواق الطاقة الإقليمية والعالمية[12].

المبحث الثاني

أثر الأمن الطاقوي في الاستقرار السياسي

تشهد الجغرافيا السياسية للنفط في آسيا الوسطى، التي تعد إحدى النتائج المهمة لانهيار الاتحاد السوفييتي، صراعَ استراتيجيات بين الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين وروسيا وبلدان أوروبا الغربية إلى جانب الهند، وذلك منذ الحادي عشر من سبتمبر 2001. وقد ازدادت وتيرة التنافس والصراع بينها على الاستثمارات في مصادر الطاقة وتأمين وصولها إلى الأسواق العالمية، فآسيا الوسطى تزخر بموارد الطاقة «النفط والغاز الطبيعي» اللذين يمثلان العامل الجيوسياسي الرئيسي والمحوري الذي يحظى بأولوية متقدمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للأمن والتواجد العسكري الذي يأتي تحت عنوان محاربة الإرهاب

من وجهة نظر سياسية، ينظر إلى آسيا الوسطى بأنها منطقة أكثر استقرارا من أفغانستان وإيران والشرق الأوسط بشكل عام. في حين هناك من يرى بأنها تشكل منطقة عازلة بين القوى العظمى، على الرغم من روسيا لها علاقات خاصة مع دول المنطقة. لكن منذ بداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت المنافسة بين القوى العظمى حول الطاقة والموارد، مما ساهم في الارتفاع السريع في أسعار الطاقة، وكذلك في الأسعار الجديدة الخطوط العريضة

من حيث أمن الطاقة. في هذا السياق، ونتيجة لاحتياطاتها من الطاقة، آسيا الوسطى أثبتت أنها منطقة المنافسة والتنافس بين القوى العظمى (الإقليمية وخارج الإقليمية)، والتي يؤثر على العلاقة، وكذلك قوة التوازن، مما يؤثر على «الإطار الدولي» الذي ظهر في «فترة ما بعد الحرب الباردة»[13].

وبالتالي، فإن موارد الطاقة المنتشرة في آسيا الوسطى والقوقاز تعيد رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة أوراسيا، وهو ما كان قد تنبأ به مستشار الأمن القومي السابق للرئيس كارتر الدكتور زبينيو بريجنسكي في كتابه الذي نشره سنة 1997 بعنوان «رقعة الشطرنج الكبرى». فالتحكم في منابع الطاقة وخطوط الإمداد، كما جاء في تحاليل بريجنسكي سيكون المحدد الرئيسي للمستقبل السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى والضابط لعملية إعادة ترتيب أولويات المثلث الاستراتيجي الذي يدير زواياه الثلاث النسر الأميركي والدب الروسي والتنين الصيني.

المطلب الاول

التنافس على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى

وفقًا للسياسي البريطاني «هالفورد ماكيندر»*، آسيا الوسطى هي قلب العالم، ولكي تتمكن قوة عظمى من السيطرة على العالم، يجب أن تكون آسيا الوسطى تحت سيطرتها. من منظور استراتيجي، تعتبر آسيا الوسطى مهمة للمصالح الجيوسياسية لأي قوة عظمى، بما في ذلك الصين وروسيا والولايات المتحدة[14].

و بحكم الأهمية الاستراتيجية لآسيا الوسطى، وباعتبارات الجغرافيا السياسية، فإن المنطقة كانت تاريخيًّا موضع تنافس دولي فيما عُرف بالمباراة الكبرى سواء تلك التي كانت بين روسيا وبريطانيا في القرن التاسع عشر، أو تلك التي استجدت بعد استقلال جمهوريات آسيا الوسطى. والتي دخلت فيها أيضًا قوى إقليمية جنبًّا إلى جنب مع القوى العالمية. وبعيدًا عن تفاصيل ذلك وبالعودة إلى الربط بين ما جرى في كازاخستان تحديدًا، فإنه يلاحظ مدى عظم الدور الروسي، وقدرته على توظيف كل الأدوات تقريبًا بما فيها الأداة العسكرية.

ففور الطلب الكازاخي الرسمي كانت روسيا قد قامت على وجه السرعة بكل التسهيلات لنقل قوات من باقي دول المنظمة إلى كازاخستان، فضلًا عن القوات الروسية ذاتها والتي كانت الكبرى، كما كانت القيادة فيها لقائد روسي. وحتى عندما اتُخذ قرار بعودة القوات قامت روسيا بكل الترتيبات لإعادتها في الموعد المحدد

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي في نهاية القرن الماضي، وانشغال الدول التي كانت تنظم عقده بترسيخ استقلالها وسيادتها، وترسيم حدودها وبناء علاقاتها الاستراتيجية والسياسية مع بقية دول العالم، فقد شرعت جمهوريات وسط آسيا ذات الغالبية المسلمة، والتي تتمتع بموقع جغرافي مهم ومميز، وبثروات معدنية ونفطية كبيرة، تستقطب دول العالم الكبرى، وتجتذب الاستثمارات الأجنبية لتمويل مشاريع استثمار ثرواتها الباطنية الهائلة والسيطرة على واحد من أهم طرق تصدير منابع الطاقة البترولية إلى أوروبا وآسيا الشرقية ، ومكن الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته منطقة آسيا الوسطى بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من الدول من لعب دور فاعل في هذه المنطقة الحيوية من العالم بشكل دفع عدداً من المحليين إلى الحديث عما يمكن تسميته اللعبة الكبرى الجديدة بين المتنافسين على بسط السيطرة والنفوذ على المنطقة، خاصة بعد اكتشاف احتياطياتها النفطية الهائلة.

وبالتالي تكمن أهمية منطقة آسيا الوسطى باعتبارها تمثل المتغير الجيو سياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز في آسيا الوسطى يتيح الإطلالة الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، علاوة على العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب[15].

علاوة على ذلك، فإن السيطرة على موارد آسيا الوسطى تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي، والسيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين،

وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى[16].

حيث تحاول موسكو بسط نفوذها على الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق وتقويض سيادتها باستغلال أهمية روسيا لأوروبا بما أنها المُصدّر الأول للطاقة. ربما تحتاج أوروبا إلى صادرات الجمهوريات المستقلة لتلبية تزايد الطلب على الطاقة ولتنوِّع المصادر، غير أن هذه الجمهوريات، لاسيما دول آسيا الوسطى، تجيد اليوم لعبة العلاقات والمصالح الدولية رغم الصعوبات الجغرافية، فالمصالح الدولية سمحت لها بحيز كبير في علاقاتها السياسية والاقتصادية والصناعية.، وقد اثار اقتراح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في نهاية نوفمبر 2022 بإنشاء مركز مشترك لتصدير الغاز يضم روسيا وأوزبكستان وكازاخستان، الكثيرَ من الجدل حول فرص نجاح هذا المشروع، ومستوى تأثيره في الأطراف الإقليمية وبلدان أخرى ينظر المشروع في احتمال انخراطها فيه بشكل أو بآخر. وعلى الرغم من أن الاقتراح الروسي قوبل للوهلة الأولى بكثير من التشكيك، فإن حسابات الكرملين كما يبدو انطلقت من رهان طويل الأمد على استعادة التحالفات المفقودة مع بلدان آسيا الوسطى، وحاجة هذه البلدان إلى وضع آليات لعلاقات تعاون استراتيجي مع موسكو. [17].

بينما تعمل روسيا على تحسين و «تشديد» العلاقات مع البلدان الواقعة على حدودها وجميع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. في المواجهة القصيرة مع جورجيا في صيف عام 2008م، على أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، أظهرت روسيا أنها قادرة ومستعدة «لرسم الخط» حيث يجب إنهاء النفوذ الغربي في القوقاز. في منطقة بحر قزوين، والقوقاز، وخاصة آسيا الوسطى، تعيد روسيا ترسيخ نفوذها القوي، وتحافظ باستمرار (بيلاروسيا، مولدوفا) وتعيد (أوكرانيا) نفوذها في أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان (صربيا). ومع ذلك، فإن المكاسب الأمريكية في منطقة القوقاز تظل مهمة.

اما الصين ففي ظل تنامي التأثير الاقتصادي للصين في دول آسيا الوسطى بسرعة. ينمو النفوذ الاقتصادي للصين في روسيا، وهو يفتح الطريق أمام

التأثيرات الأخرى. لذلك من المرجح أن يؤثر التنافس الأمريكي الصيني أيضًا على مستقبل آسيا الوسطى. على الرغم من النفوذ والقدرات العالمية للولايات المتحدة، في الصراع على النفوذ في آسيا الوسطى، تعد الصين لاعبًا يتاخم المنطقة، والولايات المتحدة.

ولذلك يواجه الاقتراح الروسي بإنشاء تحالف ثلاثي لنقل الغاز الطبيعي مع كازاخستان وأوزبكستان عقبات جدية، تكمُن في احتدام الصراع على المنطقة، ودخول واشنطن بقوة على خط السجالات الإقليمية، فضلاً عن المخاوف المحلية لبلدان آسيا الوسطى من الطموحات الروسية المستقبلية. ومع أن فرص نجاح المشروع لا تبدو واقعية على المدى المنظور، لكن هذا لا يمنع توجه أوزبكستان وكازاخستان نحو توسيع التعاون في مجال الطاقة بشكل حذر مع موسكو، لتلبية الاحتياجات الآنية، ومنع تدهور الموقف في العلاقات الاقتصادية والتجارية مع موسكو، وفي الوقت ذاته سوف يعمل البلَدان على تعزيز النقاشات مع الغرب لوضع استراتيجيات مستقبلية فيما يتعلق بمشاريع الطاقة[18].

كما استخدمت روسيا «منظمة شنغهاي للتعاون الإقليمي» التي تضم روسيا والصين وأوزبكستان وقرغيزستان وكازاخستان وطاجيكستان وكلاً من إيران وباكستان والهند بصفة مراقبين في محاولة تدشين استراتيجية للطاقة في آسيا الوسطى ، ومن ثم تحاول موسكو تحاول بسط نفوذها على الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق وتقويض سيادتها باستغلال أهمية روسيا لأوروبا بما أنها المُصدّر الأول للطاقة. ربما تحتاج أوروبا إلى صادرات الجمهوريات المستقلة لتلبية تزايد الطلب على الطاقة ولتنوِّع المصادر، غير أن هذه الجمهوريات، لاسيما دول آسيا الوسطى، تجيد اليوم لعبة العلاقات والمصالح الدولية رغم الصعوبات الجغرافية، فالمصالح الدولية سمحت لها بحيز كبير في علاقاتها السياسية والاقتصادية والصناعية. [19].

اما الصين فقد بدأت في زيادة نفوذها في آسيا الوسطى في سبتمبر 1997م، وتوصلت الصين إلى اتفاق مؤقت مع كازاخستان يتضمن إنشاء خط أنابيب بطول 3000 كم، يربط بين حقول الطاقة في كازاخستان وشينجيانغ. لكن الصفقة كان لها بعد سياسي، حيث أرادت الصين إقامة علاقات أوثق مع كازاخستان

من أجل زيادة نفوذها في آسيا الوسطى وتطوير أمن الطاقة لديها. ويعمل خط الأنابيب كحلقة وصل رئيسية لحقول بحر قزوين في كازاخستان مع سوق النفط الصيني المتعطش، وهو مستقل عن النفوذ الروسي أو الأمريكي، حيث تشترك الصين وكازاخستان في الحدود، لذلك يمر خط الأنابيب عبر أراضيهم فقط[20].

ولهذا تتطلع الصين إلى لعب دور المنافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية على المدى المنظور ساعية إلى تأمين إيراداتها النفطية لمواكبة حمى الحراك الاقتصادي الذي يتجسد بنسبة نمو اقتصادي غير مسبوق تتجاوز 9% سنويًا. هذا فضلا عن أن الصين تعلمت الدرس من احتلال العراق حيث رأت في هذه الحرب محاولة من واشنطن للاستئثار بمنابع النفط في العالم مما حدا بالصين إلى تبني ردة فعل تجسدت في اختراقاتها المتتالية لدوائر النفوذ التقليدية لواشنطن في كل من أمريكا اللاتينية والخليج العربي وذلك بعقدها صفقات نفطية مع كل من فنزويلا وإيران والمملكة العربية السعودية، ولذلك لا ينبغي التقليل من أهمية دور الصين، فيما يتعلق بسعيها للسيطرة على حقول النفط والغاز والبنية التحتية للنقل في آسيا الوسطى. حيث إن وجود الصين في آسيا الوسطى ينمو، حيث وقعت اتفاقية أيضًا بشأن استيراد الغاز الطبيعي من تركمانستان والتي أصبحت سارية المفعول في عام 2009م. لكن المخطط المزمع لخط أنابيب الغاز الذي سينقل الغاز من تركمانستان وكازاخستان إلى روسيا وأوروبا من شأنه أن يعرض اتفاقية تشاينا توركانستان للغاز للخطر، لأن تركمانستان ليس لديها ما يكفي من الطاقة الإنتاجية لتلبية احتياجات أسواق الغاز الأوروبية والصينية المتعطشة. لذلك اضطرت تركمانستان إلى مضاعفة إنتاجها من الغاز لتلبية احتياجات أوروبا والصين.

من جانبها، تتمتع الصين بحضور ملحوظ بالبعد الاقتصادي في هذه المنطقة، وسيزداد نطاق نشاط الصين في آسيا الوسطى، ويمكن لأوروبا وأمريكا ضمان وجود شركات الطاقة في هذه المنطقة، وقد تسببت أزمة الطاقة العالمية، التي اتخذت شكلاً متقلبًا بعد هجوم روسيا على أوكرانيا، بزيادة الطلب على اليورانيوم في جميع أنحاء العالم.وتحاول دول مختلفة في المنطقة زيادة عدد

محطات الطاقة النووية لديها، ويمكن أن تضمن هذه القضية نمو الطلب على هذا المنتج في السنوات المقبلة، وقد استطاعت الصين التقدم في علاقاتها بآسيا الوسطى بصورة كبيرة، فقد تمكنت على سبيل المثال من مد أنابيب نفط بينها وبين كازاخستان، وهناك أيضاً أنبوب للغاز قيد الإنشاء، فالصين تتجه في علاقاتها نحو توفير الطاقة والحفاظ على أمنها ونموها وتطورها، ويتضح ذلك من صفقاتها وعلاقاتها من الخليج إلى أميركا اللاتينية، وهناك أيضاً تعاون صيني- هندي- روسي في استثمار الطاقة في سيبيريا. وقد دخلت الصين مرحلة صناعة أنابيب نقل الطاقة بأسعار معقولة وجودة عالية، مما يعني أنه سيكون لها حضور كبير في صناعات النفط والغاز وإمداداتهما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي مجال الغاز بصورة خاصة، ثمة مستجدات تتعلق بمحاولة إنشاء منظمة لمصدري الغاز على غرار منظمة «أوبك» النفطية، وتبدو بعض معالم هذا التوجه واضحة لدى روسيا وقطر والجزائر، وإن بقي ميلادها مشروعاً غير مكتمل الملامح.[21].

وفيما يخص علاقات جمهوريات آسيا الوسطى مع دول الجوار، فإن الحرص على استمرارية زخم العلاقات مع كل من الصين وروسيا سوف يستمر، خاصة في ضوء التقارب المتزايد بين موسكو وبكين. كما أن جمهوريات آسيا الوسطى متفقة مع بكين وموسكو على أهمية الاستقرار في أفغانستان. وبطبيعة الحال فإن استقرار الأوضاع في أفغانستان سوف يمكِّن من السير قدمًا في رؤية دول آسيا الوسطى حول الربط بين منطقتها ومنطقة جنوبي آسيا التي تضم إلى جانب أفغانستان كلًّا من باكستان والهند وبنجلاديش. وكانت جمهوريات آسيا الوسطى الخمس قد تقدمت بمشروع قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والسبعين بهذا الشأن. مثل هذا الربط له فوائد كثيرة، لكن دونه تحديات كثيرة أيضًا، بعضها سياسي استراتيجي يخص طبيعة العلاقات بين تلك الأطراف، وبعضها لوجستي.

ومن جانب آخر لايمكن اغفال الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لآسيا الوسطى للهند ، هذا إلى جانب الروابط الثقافية والتاريخية العميقة بين الجانبين. فقد عُقدت القمة الهندية المركزية الأولى في 27 يناير 2022 عندما التقى رئيس

الـوزراء الهنـدي نارينـدرا مـودي، برؤسـاء كازاخسـتان وقيرغيزسـتان وطاجيكسـتان وتركمانسـتان وأوزبكسـتان. وأدت هـذه القمـة إلى التوقيـع عـلى «إعـلان دلهـي» الـذي تضمـن ثلاثـة قـرارات رئيسـية. أولاً، التضامـن مـن أجـل حكومـة سـلمية وشـاملة في أفغانسـتان. ثانيـاً، تسـهيل خدمـات محطـة الشـهيد بهشـتي الواقعـة في ميناء تشـابهار في إيـران لربـط آسـيا الوسـطى بالهنـد. ثالثـاً، إضفـاء الطابـع المؤسـسي عـلى الاجتماعـات التـي سـتعقد كل عامـين والتـي مـن شـأنها أن تركـز عـلى التجـارة، والأمـن السـيبراني، والبنيـة التحتيـة الرقميـة، وعنـاصر الأتربـة النـادرة، والاتصـالات، ومكافحـة الإرهـاب والاتجـار بالمخـدرات. وفي الوقـت نفسـه، واجـه تحالـف الهنـد المتنامـي مـع آسـيا الوسـطى منافسـة شـديدة مـن الصـين، ومبـادرة الحـزام والطريق، التـي اخترقـت بلـدان آسـيا الوسـطى بعمـق [22].

امـا بالنسـبة للولايـات المتحـدة الامريكيـة ، فتعـد أحـد الخيـارات لهـا في المسـتقبل هـو سياسـة الانتظـار، لأن القـدرات الروسـية في إبقـاء البلـدان المصـدرة للطاقـة مـن آسـيا الوسـطى معتمـدة عـلى بنيتهـا التحتيـة لنقـل النفـط والغـاز ليسـت محـدودة. كـما مـن المحتمـل أن تحتفـظ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بقواعدهـا العسـكرية في آسـيا الوسـطى طالمـا اسـتطاعت، مـن أجـل لعـب اللعبـة الكـبرى الجديـدة بنجـاح. كـما ستسـتمر اسـتراتيجية الولايـات المتحـدة الجيولوجيـة في محاولـة لإضعـاف الأنظمـة في البلـدان القريبـة مـن روسـيا والصـين، لكنهـا سـتنظر بعنايـة في منـع نشـوب الصراعـات.

حيـث تهتـم أوروبـا والولايـات المتحـدة بشـكل خـاص بإمـدادات الغـاز مـن آسـيا الوسـطى. كـما تريـد الولايـات المتحـدة وجـزء كبـير مـن أوروبـا الحـد مـن القـوة المتجانسـة التـي تتمتـع بهـا روسـيا عـلى صـادرات الغـاز الطبيعـي إلى أوروبـا، لـذا كانـت أوروبـا والولايـات المتحـدة تتنافسـان مـع روسـيا منـذ سـنوات لكـسر احتكارها لأنابيـب الغـاز الطبيعـي[23]. ومـن ثـم، سـتكون آسـيا الوسـطى قـادرة عـلى توفـير إمـدادات بديلـة للغـاز والنفـط. بالإضافـة إلى ذلـك، تتطلـع الصـين إلى توسـيع انتشـار مـوردي الغـاز، لاسـيما أنهـا أصبحـت حـذرة مـن الحصـول عـلى الكثـير مـن الغـاز مـن الولايـات المتحـدة، كـما أصبحـت آسـيا الوسـطى، كمنطقـة مجـاورة، مصـدراً بديـلاً محتمـلاً[24]. وعليـه، إن التعـاون في مجـال الطاقـة مـع أي قـوة رئيسـية خارجيـة

سيفيد بشكل كبير دول آسيا الوسطى، لأنه سيجلب الاستثمارات، وتطوير البنية التحتية، والنمو في فرص العمل والنمو في القطاعات التجارية الأخرى. حيث إن موارد النفط والغاز الوفيرة هي التي جذبت اهتمام اللاعبين الخارجيين[25].

ولهذا يركز الاتحاد الأوروبي حالياً على سياسة «الجيرة» لتعزيز العلاقات مع دول آسيا الوسطى، وقد تم إدراج دول الإقليم في سياسة الجوار الأوروبية الأوسع (ENP) ، وقد التقى رئيس قيرغيزستان، صدر جباروف، ورئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، في 2 يونيو 2023، في شولبون آتا في قيرغيزستان كجزء من قمة آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي. كما حضر القمة رئيس كازاخستان، قاسم جومارت توكاييف، ونظيراه من أوزبكستان وطاجيكستان، شوكت ميرزيوييف وإمومالي رحمون. ومثّل تركمانستان نائب رئيس الوزراء، نور محمد أمانيبيسوف [26].

المطلب الثاني
التحديات التي تواجه دول آسيا الوسطي

تعتمد جميع الدول في آسيا الوسطى على مورد واحد أو عدد قليل من الموارد، حيث يمتلك النصف الغربي من آسيا الوسطى مجمل موارد النفط والغاز تقريبًا، في حين أن المياه، وهي مورد نادر في هذه المنطقة القاحلة، تنبع بالكامل تقريبًا من جبال قيرغيزستان وطاجيكستان. جوهر المشكلة هو أن هذه المشكلة - الحاجة إلى المياه في الغرب للزراعة والحاجة إلى الهيدروكربونات في الشرق للتدفئة والصناعة في فصل الشتاء - تم حلها من خلال الاقتصاد السوفيتي المخطط من خلال عمليات نقل بسيطة بين الجمهوريات. مع الاستقلال، انهار هذا النظام عندما بدأت الدول المنتجة للنفط والغاز في المطالبة بالدفع مقابل الإمدادات بينما ترفض، لأسباب تاريخية وثقافية، قبول فكرة الدفع مقابل المياه.

وبالتالي موارد النفط والغاز مقصورة على كازاخستان وتركمانستان بشكل خاص، وبدرجة أقل على أوزبكستان. بينما تقتصر قاعدة موارد طاجيكستان وقيرغيزستان على المياه (مصدر 80 في المائة من جميع المياه في حوض بحر

آرال). وحتى في ذلك الوقت، تتضح أهمية الموارد الطبيعية في اقتصادات هذه الدول من خلال حقيقة أن قيرغيزستان تستمد أكبر مصدر للعملات الأجنبية من منجم ذهب كومتور، وطاجيكستان من مصنع ألمنيوم[27].

ومع ذلك، فإن امتلاك النفط والغاز لم يكن وصفة للتنمية الاقتصادية، فقد أنشأت كازاخستان فقط صندوقًا للنفط تم تعيينه لتأمين تنمية القطاعات الأخرى ولديها اليوم إجمالي ناتج محلي أعلى مرتين من الدول الأخرى. تركمانستان، وإلى حد ما، فشلت في استخدام الأموال من قطاعي النفط والغاز بشكل جيد. في أوزبكستان، ساعد النفط والغاز في تقليل مديونية الاقتصاد، وبالتالي منع الاقتصاد من التراجع[28].

ومن ثم تواجه دول آسيا الوسطي العديد من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر علي الاستقرار السياسي ومنها:

- معدلات التجارة البينية على صعيد العلاقات البينية، فعلى الرغم من كل ما شهدته سنوات ما بعد الاستقلال من تطورات، تسجل معدلات التجارة البينية انخفاضًا كبيرًا. وربما كان من بين أسباب ذلك الأمر التشابه في منتجات تلك الدول، واعتماد اقتصاداتها بالأساس على المواد الخام وعلى رأسها مصادر الطاقة والتعدين. كما أن التوترات التي تصل إلى الاشتباكات لا تزال تطل برأسها. وفي مثل هذه الأجواء، يُلاحَظ أن الاندماج أو التكامل الإقليمي بين جمهوريات آسيا الوسطى يطل على استحياء، حيث توجد قمة تشاورية عقدت للمرة الأولى في عام 2018، وفي عام 2022 عُقِدت القمة الرابعة التي شهدت توقيع ثلاث جمهوريات فقط من جمهوريات آسيا الوسطى على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون من أجل التنمية في وسط آسيا؛ حيث امتنعت كل من طاجيكستان وتركمانستان عن التوقيع. ولا شك أن لهذا الموقف خلفيات أبعد بكثير مما قيل إنه مرتبط بإجراءات وترتيبات داخلية في كلا البلدين. [29].
- يعتبر الاقتصاد أحد العوامل الرئيسية للاستقرار في أي منطقة. وبالنظر إلى أن آسيا الوسطى تعتبر منطقة نامية اقتصادياً، فإن أي تغير في الاقتصاد

المحلي أو العالمي يمكن أن يؤثر على استقرار هذه الدول. على سبيل المثال، إذا تدهورت الأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة أو في العالم بشكل عام، فقد يتأثر استقرار آسيا الوسطى، كما تعدّ جميع جمهوريات آسيا الوسطى غير ساحلية، وليس لها منفذ مباشر إلى المواني البحرية، أو غير ساحلية في حالة أوزبكستان، وتواجه العديد من الصعوبات الجغرافية التي تعرقل التنمية ،وقد ورثت هذه الدول جميعًا بنية تحتية قديمة من الحقبة السوفيتية.

- اهتمام دول آسيا الوسطى الحفاظ على علاقات إيجابية مع كل الشركاء الدوليين: خوفًا من الانخراط في صراع قد يقوض سيادتها على أراضيها، ويوفر الموقع لكازاخستان ميزة استراتيجية كونها منفذ روسيا البري الأقرب لباقي دول المنطقة، مما يجعل الاستثمار في تعزيز قدرتها كقائد إقليمي من جانب، لكن حدودها المشتركة مع روسيا شمالًا والصين شرقًا يحد من قدرة الولايات المتحدة على استمالتها دون تأجيج نزاع مع روسيا. وفي سياق التنافس الاقتصادي تكتسب الصين أولوية كبرى في إطار مبادرة الحزام والطريق التي تعزز الترابط بينها وبين كل من كازاخستان وأذربيجان وجورجيا وتركيا، وبالنتيجة تبرز الحقائق التالية؛ تمثل كازاخستان محور مشروعات التنافس الإقليمي والدولي في آسيا الوسطى، ويرتبط أمن المنطقة وازدهارها الاقتصادي بتشابك مصالحها مع منطقة جنوب القوقاز في إطار محور الصين-أوروبا، والاهتمام بتفعيل الشراكات الاستراتيجية.
- الفراغ السياسي : تفتقد منطقة آسيا الوسطى لقيادة إقليمية واضحة تحول دون حدوث فراغ، إذا ما تراجع الغطاء الأمني الروسي تحت مظلة معاهدة الأمن الجماعي، وفي هذا السياق سيتصاعد التنافس الأمريكي الصيني على النفوذ الاقتصادي والتعاون الأمني، مما سيوفر لدول المنطقة حيز مناورة بين الشركاء المتنافسين، وتسعى الصين لإحلال النفوذ الروسي وتحييد الدور الأمريكي، حيث تمتلك الصين ميزة نسبية أكبر من الولايات المتحدة في أي صراع محتمل على قيادة أي ترتيب إقليمي جديد، فعلاوة على التكتلات الإقليمية القائمة، تلتقي الصين مع ثلاث من دول آسيا الوسطى هي كازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، ويوفر التعاون مع

بكين آلية للنمو والاستقرار، انطلاقًا من التشابك الجغرافي وقدرات الصين التمويلية الضخمة. وللدلالة على ذلك حقق محور «الصين-أوروبا» أو «الممر الأوسط Middle Corridor"، زيادة قياسية في حجم الشحنات التجارية من مستوى 530 ألف طن في 2021، إلى نحو 3.2 مليون طن في 2022، حسب معهد أبحاث السياسة الخارجية. ، حيث تحتل كازاخستان المرتبة الأولى بامتياز على قائمة التنافس الاستراتيجي وأكثر حالاته خطورة، نظرًا لموقعها الملاصق لروسيا والصين وتركيبتها الديمغرافية، لكن أولى مراحل التنافس تتمثل في الاستثمارات بمجال الطاقة، إذ ستسعى الولايات المتحدة لدعم صناعة الطاقة النظيفة والمساعدة في جهود التحول للاقتصاد الأخضر عبر ضخ استثمارات في قطاع الطاقة. [30].

- سببت الحرب الروسية الأوكرانية في نقص تدفقات وتحويلات العاملين بالخارج، خاصة في الأراضي الروسية التي تمثل بدورها من 10 إلى 30% من الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في دول قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان
- كما تمثل الأقليات العرقية في دول آسيا الوسطى أدوات ضغط محتملة، خاصة في علاقات تلك البلدان مع روسيا في ظل وجود ما يقرب من 3.5 مليون مواطن من أصل روسي من إجمالي 19 مليون نسمة، فضلًا عن توجه نحو 200 ألف روسي، إلى الأراضي الكازاخية في أعقاب إعلان الرئيس بوتين التعبئة الجزئية،

ومن ثم يتضح سعى دول آسيا الوسطى لبناء مجتمعاتها من المنظور السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي، و في ظل تصاعد العلاقة بين حالة الصراع والتنافس وفرض النفوذ وبين الموارد، أصبحت استراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية الخاصة بها بالإضافة إلى تشكيل نظام طاقة مشترك، كعوامل جيوسياسية رئيسية تتحدد معها نفوذ الدولة ومدى تأثيرها، ويتم التعامل مع أمن الطاقة كمتغير أساسي لقوة الدولة وكأداة حاسمة لفرض النفوذ.

الخاتمة

تمثل آسيا الوسطى المتغير الجيو سياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم، فالتمركز فيها يعتبر الأكثر سهولة والأقل تكلفة باتجاه العمق الحيوي الروسي باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، بالإضافة إلى العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني باتجاه الجنوب الغربي، والعمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الغرب، علاوة على أن السيطرة على موارد آسيا الوسطى تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي، والسيطرة على ممرات آسيا الوسطى تتيح السيطرة على الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين، وغير ذلك من الطرق والممرات التي تتيح ضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى. كما تمتع باحتياطيات نفطية تعادل في كميتها تلك الموجودة في منطقة الخليج ، حيث تعتمد دول آسيا الوسطى بشكل كبير على الطاقة، خاصة الغاز الطبيعي والنفط. وبالتالي، فإن أي تغير في أسعار الطاقة أو توافرها يمكن أن يؤثر على استقرار هذه الدول. على سبيل المثال، إذا ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، فقد يتعرض الاقتصاد والاستقرار في هذه الدول للخطر، كما تعتبر آسيا الوسطى منطقة استراتيجية بالنسبة للقوى العالمية، مثل روسيا والصين والولايات المتحدة. وبالتالي، فإن أي توترات أمنية في المنطقة، سواء كانت نتيجة للصراعات الإقليمية أو التدخل الخارجي، يمكن أن تؤثر على استقرار الدول في آسيا الوسطى.

ومن ثم ينبغي على الدول في آسيا الوسطى تنويع مصادر الطاقة والاعتماد على مصادر متعددة. يمكن ذلك من خلال تطوير قطاعات الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتعزيز الاستخدام الفعال للطاقة وتحسين الكفاءة الطاقوية، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الطاقة، بما في ذلك تبادل المعلومات والتكنولوجيا والخبرات. يمكن تطوير مشاريع مشتركة لتوليد الطاقة وتوزيعها، وتبادل الموارد الطبيعية المتاحة، و تعزيز قدرتها على توليد الطاقة المحلية والاستقلالية الطاقوية، يمكن ذلك من خلال تطوير القدرات الداخلية

لتوليـد الطاقـة وتطويـر الصناعـات المحليـة المرتبطـة بالطاقـة.

ومـن جانـب آخـر يتضـح أهميـة قيـام الـدول العربيـة بتوسـيع مجـالات التعـاون وخصوصـا بـين الـدول النفطيـة الخليجيـة مـع آسـيا الوسـطى لضـمان قيـام تعـاون فى مجـال اسـعار النفـط والغـاز باعتبـار ان هـذه المنطقـة تعـد مـن أغنـى مناطـق العـالم فى إنتـاج النفـط والغـاز.

قائمة المراجع

1. Hay JL (2009) Challenges to liberalism: the case of Australian energy policy. Resour Policy 34(3):142–149.
2. Nyman J (2018) Rethinking energy, climate and security: a critical analysis of energy security in the US. J Int Relat Dev 21(1):118–145.
3. الموسوعة السياسية، على الرابط، Energy Security - حسن الشاغل، أمن الطاقة التالي:
https://political-encyclopedia.org/dictionary/
4. Mukhammadsidiqov, M., & Turaev, A. (2020). The Influence Of The Energy Factor On Modern International Relations. The American Journal of Political Science Law and Criminology, 2 (12), 5, 15.
5. Dooyum, U. D., Mikhaylov, A., & Varyash, I. (2020). Energy security concept in Russia and South Korea. International Journal of Energy Economics and Policy, 10(4), 102.
6. Proskuryakova, L. N. (2021). Updating energy security and environmental policy: Energy security theories revisited. Energy and Environmental Security in Developing Countries, 447474-.
7. Childs J (2016) Geography and resource nationalism: a critical review and reframing.Extr Ind Soc 3(2):539–546.
8. المصدر السابق.
9. حنان أبو سكين، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، مرجع سابق، ص37-38.
10. أومود شوكري ، اتجاهات جديدة واعدة لتحول الطاقة في آسيا الوسطى ، موقع الطاقة ، متاح على الرابط :
https://attaqa.net/202223/10/
11. كوا باور توسع محفظتها الاستثمارية بتوقيعها اتفاقيتين لدعم مشروعات الطاقة والهيدروجين الأخضر في أوزبكستان، 19 مايو 2023 ، متاح على الرابط :
https://www.acwapower.com/news/ar-ae/acwa-power-expands-sustainable-energy-portfolio-in-uzbekistan-with-milestone-wind-and-green-hydrogen-agreements-ar/

12. S. Yenikeyeff, ‹Energy Interests of the ‹Great Powers› in Central Asia: Cooperation or Conflict?›, The International Spectator: Italian Journal of International Affairs, vol. 46, no. 3, p. 61.

13. يونس مؤيد، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص176.

* - السير هالفورد جون ماكِندر Halford John Mackinder (عاش 15 فبراير 1861 – 6 مارس 1947) جغرافي وأكاديمي وسياسي بريطاني. كان أول عميد لكلية الدراسات المسائية University Extension College التي أصبحت جامعة ردنگ ومدير مدرسة لندن للاقتصاد. ويُعتبر أحد آباء الجيوبوليتيكا والجيوستراتيجية.

يعد ماكندر من مشاهير الاستراتيجين في العصر الحديث، وقد القى محاضرة عام 1904 ضمنها نظريته عن الجزيرة العالمية، وقد ارتكز في هذه النظرية على مزايا كل من قوة البرّ، وقوة البحر، وقد صاغها بعد دراسته المتعمقة للجغرافيا، وقراءته الواعية لتاريخ العالم، وأسماها المحور الجغراي في التاريخ، أي تأثير العامل الجغرافي في تفسير تاريخ العالم، والربط بين التعميمات الجغرافية الكبرى والتعميمات التاريخية

لاحظ ماكندر ان الكرة الأرضية تنقسم إلى قسمين أساسين: المسطحات المائية وتشكل نسبه 4/3، بينما لا تزيد المساحة القارية 4/1، وأطلق مسطلح المحيط العالمي على البحار والمحيطات كونها تتصل ببعضها البعض، أما اليابسة فأسماها الجزيرة العالمية، وتحيط بالمجموعة العالمية، مجموعة من الجزر في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا وتشغل نسبة 12/1 من مساحة الكرة الأرضية.

ورأى ماكندر أن هنالك منطقتي ارتكاز لقلب العالم، المرتكز الشمالي ويمتد من نهر الفولغا غرباً في روسيا إلى شرق سيبيريا، ومن المحيط المتجمد الشمالي إلى هضاب إيران وأفغانستان، وتتكون المنطقة الشمالية من نقطة ارتكاز، والوسطى والغربية من سهل عظيم لا يقطعه سوى جبال الأورال، أما تصريف المياه في قلب العالم، فهو إما نحو الداخل أو نحو المحيط المتجمد الشمالي، ومعظم القلب يقع في أراضي روسيا وله امتدادات أقل في الصين وأفغانستان وإيران.

وقام ماكندر بتعديل نظريته الأول 1917، حيث اضاق الى منطقة المرتكز الشمالي للقلب السهل الأوروبي العظيم بموارده، ويحيط بالقلب أراضي خصبة واسعة هي الهلال الداخلي، ويشمل السواحل الأوربية غرب الأورال، والصحراء العربية، والمناطق الموسمية في الهند، بالإضافة لمعظم الصين وفي هذه المنظقة (الهلال الداخلي) تمتد مجموعة من الأنهار الهامة كـ الألب والراين والدانوب ويانغ تشي، وتروي هذه الأنهار سهولاً خصبة تستقطب كثافة سكانية عالية، خاصةً في جنوب شرق أسيا.

14. H. Mackinder, Democratic Ideals and Reality, Greenwood Press, London, 1981, p. 124.
15. حنان أبو سكين، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، آفاق سياسية، ع6، المركز العربي للبحوث والدراسات، مصر، يونيو 2014، ص37.
16. المرجع السابق، ص37.
17. خطوط آسيا الوسطى المتقاطعة: آفاق مشروع «تحالف الغاز» بين روسيا وأوزبكستان وكازاخستان، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، 27 ديسمبر 2022، متاح علي الرابط : https://epc.ae/ar/details/featured/afaq-mashrue-tahaluf-alghaz-bayn-rusia-wa-uwzbakistan-wa-kazakhstan
18. وحدة الدراسات الروسية، خطوط آسيا الوسطى المتقاطعة: آفاق مشروع «تحالف الغاز» بين روسيا وأوزبكستان وكازاخستان، مركز الإمارات للدراسات، تاريخ النشر (27 ديسمبر 2022)، تاريخ الاطلاع (27 ديسمبر 2023)، على الرابط التالي: https://epc.ae/ar/details/featured/afaq-mashrue-tahaluf-alghaz-bayn-rusia-wa-uwzbakistan-wa-kazakhstan
19. الصراع على الطاقة في آسيا الوسطى، الاتحاد ، انظر الرابط : https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/
20. Vladimir Afanasiev and Xu Yihe, Kazakhstan signs more energy deals with partners in China, Upstream, Link: https://www.upstreamonline.com/field-development/kazakhstan-signs-more-energy-deals-with-partners-in-china/21538285-1-
21. الصراع على الطاقة في آسيا الوسطى، الاتحاد ، انظر الرابط : https://www.aletihad.ae/wejhatarticle/27592/
22. إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024، مركز المستقبل ، 7يناير، 2024، متاح علي الرابط : https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/893
23. Kramer, ‹New Gas Pipeline from Central Asia Feeds China›, The New York Times, (14 December 2009), Link: http://www.nytimes.com/200915/12//world/asia/15pipeline.html?_r=3&ref=asia&
24. B. Robins, ‹China wary of relying on US gas exports, report suggests›, Sydney Morning Herald, (11 November 2013), Link: http://newsstore.

fairfax.com.au/apps/viewDocument.ac?sy=nstore

25. E. Weinthal, ‹State Making and Environmental Cooperation: Linking Domestic and International Politics in Central Asia›, MIT Press, Cambridge, 2002, p. 234.
26. إدارة التحالفات الجيوسياسية الجديدة في آسيا الوسطى 2024، مركز المستقبل ، 7يناير، 2024، متاح على الرابط : https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/893
27. International Crisis Group, Central Asia: Water and Conflict, ICG Asia Report No 34, Osh/Brussels, 2002, P2.
28. John Wakeman-Linn, 13 Oil Funds in Transition Economies: Azerbaijan and Kazakhstan, International Monetary Fund, Link: https://www.elibrary.imf.org/display/book/9781589061750/ch013.xml
29. السيد صدقي عابدين ، مستقبل الأمن والاستقرار الإقليمي في آسيا الوسطى ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 29 يناير 2023، https://www.idsc.gov.eg/Article/details/7868
30. دوافع النفوذ.. ما ملامح الصراع المحتمل في آسيا الوسطى؟، 6 مارس 2023، متاح على الرابط : https://alqaheranews.net/news/18193/